

تقديم

بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وتُقلت إلى كل أصحاب المصلحة في الإمارة الذين يتولون بدورهم ترجمتها إلى خطة عمل واضحة. أما على مستوى استراتيجي أشمل، تهدف "خطة دبي 2021" و "وثيقة الخمسين" التي نشرها مؤخرًا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، إلى حشد كل الطاقات والموارد والإمكانات لضمان تنمية مستدامة.

بالأخذ في الحسبان الظروف والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية، وما لها من تأثير على مسيرة النمو في دبي بل وفي دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا، فإن غالبية المؤشرات التي تم استعراضها في هذا التقرير تؤكد على قدرة دبي على مواصلة مسيرتها الطموحة نحو النمو، وهو الطريق الذي تم تدعيمه بسلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها حكومة دبي في السنوات القليلة الماضية، مثل الاقتصاد الإسلامي ودبي الذكية وابتكر وغيرها كذلك، اكتسبت دبي زخمًا مهمًا بسبب استضافتها لمعرض "إكسبو 2020" الذي أنحى للإمارة فرصة فريدة لتعرض أمام العالم كله الإنجازات التي حققتها في الابتكار والتكنولوجيا والتنوع والتقدم الاجتماعي والتعاون الدولي وتنمية الأعمال.

أخيرًا، ننوه إلى أنّ هذا التقرير يأتي كثمرة للتعاون المؤسسي بين دائرة التنمية الاقتصادية وشركاء حكومة دبي الاستراتيجيين الذين يقودون مسيرة التقدم، وهم: مركز دبي للإحصاء وجمارك دبي وموانئ دبي العالمية ودائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي ودائرة المالية بحكومة دبي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي وهيئة كهرباء ومياه دبي وغيرها من الدوائر المحلية الأخرى، ويأتي هذا التعاون تجسيدًا لرؤية القيادة الحكيمة لحكومة دبي الرامية إلى بث روح التعاون الوثيق بين كل الدوائر الحكومية.

ونحن إذ نرجو أن يحقق هذا التقرير السنوي الفائدة المرجوة كمرجع مفيد لصناع القرار في كلا القطاعين العام والخاص بما يساعد في رسم الخطط والاستراتيجيات التي تساعد في تحقيق النمو والتنمية المستدامين في دبي.

اقتصادية دبي

يسر اقتصادية دبي أن تقدم لقراءها الأعزاء **التقرير الاقتصادي لإمارة دبي 2019**، وهو تحليل سنوي لأهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية في دبي على مدار العام المنصرم، وكذلك الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. يستعين التقرير بعددٍ من المؤشرات الاقتصادية والمعلومات الرسمية، ويقارن أداء دبي الاقتصادي بأداء بلدانٍ أخرى تشابهها اقتصاديًا.

يشتمل التقرير في كل عام أيضًا على فصلٍ كامل يتناول أحد الموضوعات التي تضطلع بدورٍ مهمٍ في تنمية دبي، وموضوع هذا العام بعنوان "استعراض المميزات التي تتمتع بها دبي في التجارة الدولية للسلع والخدمات"، وناقش من خلاله أهمية دعم دبي للمحافظة على وضعها كمركز تجاري رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسين قدرتها على التواصل مع باقي العالم.

تتمثل الرسالة الجوهرية التي يحملها تقرير هذا العام في النجاح الذي حققه اقتصاد دبي في مسيرته التنموية الطموحة نحو التميز، وترسيخ دور دبي بوصفها مركزًا للمال والأعمال في المنطقة والعالم، هذا، وترجع قدرة اقتصاد دبي على بلوغ هذا الهدف إلى الأساس الراسخ الذي يقوم عليه، واستعداد الحكومة لتبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتطبيقها على أرض الواقع بغرض تشجيع مختلف الأنشطة الاقتصادية. لطالما جاء هذا التقدم مدعومًا أيضًا بانفتاح دبي على العالم، وشبكة العلاقات والشراكات المتشعبة التي تجمعها بالكثير من بلدان المنطقة والعالم، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في جذب تدفقات استثمارية كبيرة وتحقيق حركة قياسية في السياحة والتجارة الخارجية.

لم تكن تلك الإنجازات الاقتصادية المهمة التي بلغتها دبي لتتحقق لولا الرؤية الواضحة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حفظه الله ورعاه، الذي ظل يمد دوائر صنع القرارات في الإمارة بأفكارٍ ومبادراتٍ مبتكرة تستهدف توفير أعلى مستويات الرفاهة لكل أفراد المجتمع، والترويج للمركز الذي تحتله الإمارة على خريطة التنافسية العالمية، وقد تُرجمت هذه الرؤية في صورة توجيهات من صاحب السمو الشيخ حمدان